

ملاح حقوق الإنسان قراءة تحليلية في مضامين الصحيفة السجادية

أ.م.د. جواد اسحاقيان درجة

جامعة طهران كلية المعارف والفكر الإسلامي

م.م. وسام عبد العالي كاظم راشد

طالب الدكتوراه في كلية المعارف والفكر الإسلامي/ جامعة طهران، ايران

wisam.kadhim.alh@ut.ac.ir

المُلخَص

يتناول هذا البحث دراسة استقصائية للحقوق الإنسانية بمُختلف أبعادها (الفردية، الإجتماعية، والسياسية) من خلال أدعية الصحيفة السجادية للإمام زين العابدين (عليه السلام)، يهدف البحث إلى إبراز الكيفية التي صاغ بها الإمام منظومة حقوقية متكاملة في قالب تعبدية، تضمن كرامة الإنسان وحرية، ويستعرض البحث الحقوق الشخصية كالحق في الحياة والسكنية، ثم ينتقل للحقوق الإجتماعية التي تنظم علاقة الفرد بالأسرة والمُجتمع والفقراء، كما يسلط الضوء على الحقوق السياسية التي ترسم حدود العلاقة بين الحاكم والمحكوم القائمة على العدل ورفض الإستبداد، وتكمن أهمية الدراسة في تقديم الصحيفة السجادية كوثيقة حقوقية عالمية تسبق القوانين الوضعية بقرون، ويخلص البحث إلى أن الدعاء لم يكن مجرد صلة روحية، بل كان وسيلة لترسيخ الوعي القانوني والإجتماعي في الأمة.

الكلمات المفتاحية: (الملاح، حقوق الإنسان، الصحيفة السجادية).

Features of human rights: An analytical reading of the contents of Al-Sahifa Al-Sajjadiyya

Assistant Professor Dr. Jawaad Ashaqaan Daraja

University of Tehran, Faculty of Islamic Knowledge and Thought
eshaghian.dorcheh@ut.ac.ir

Assistant teacher. Wissam Abdul-Aali Kazem Rashid

PhD candidate at the Faculty of Islamic Knowledge and Thought,
University of Tehran, Iran
wisam.kadhim.alh@ut.ac.ir

Abstract

This research examines human rights in their various dimensions (individual, social, and political) through the supplications of Al-Sahifa Al-Sajjadiyya by Imam Zayn al-Abidin (peace be upon him). The research aims to highlight how the Imam formulated a comprehensive system of rights within a devotional framework, guaranteeing human dignity and freedom. It reviews personal rights such as the right to life and tranquility, then moves to social rights that regulate the individual's relationship with family, society, and the poor. It also sheds light on political rights that define the relationship between ruler and ruled, based on justice and the rejection of tyranny. The study's significance lies in presenting Al-Sahifa Al-Sajjadiyya as a universal human rights document predating codified laws by centuries. The research concludes that supplication was not merely a spiritual connection, but a means of establishing legal and social awareness within the community.

Keywords: (Features, Human Rights, Al-Sahifa Al-Sajjadiyya)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على مُحَمَّدٍ وآله الطيبين الطاهرين وصحبه

الْمُنْتَجِبِينَ..

تُعد الصحيفة السجادية ذروة البيان الإنساني في مخاطبة الخالق؛ إلا أنها تتجاوز البعد الروحي لتشكّل منظومة متكاملة في صيانة الحقوق والحريات، لقد جاءت هذه الأدعية في ظرف سياسي واجتماعي معقد، مما جعل الإمام زين العابدين (عليه السلام)، يتخذ من

الدعاء وسيلة لإعادة بناء الإنسان وتذكيره بحقوقه المسلوبة، إذا ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن الصحيفة السجادية رسمت خارطة طريق للعلاقات الإنسانية؛ بدأت من الحقوق الشخصية والسكينة الروحية كقاعدة للاستقرار، ومرت بالحقوق الاجتماعية التي تضمن التكافل والتعايش السلمي، وصولاً إلى الحقوق السياسية التي ترفض الاستبداد وتُؤصل للعدالة القضائية، وإن أهمية البحث تكمن في كشف العمق القانوني للنص السجادي، وكيفية تحويل العلاقة مع الله إلى دافع للمطالبة بالإنصاف والتحرر من الظلم الإجرائي؛ إننا أمام نص لا يعلمنا كيف نصلي فحسب، بل يعلمنا كيف نعيش بكرامة ونرفض التبعية للجور، لذا، فإن هذا البحث يسعى لترجمة تلك المفاهيم الدعائية إلى بنود حقوقية معاصرة تخاطب العقل البشري باختلاف انتماءاته.

المبحث الأول: الحماية القانونية للكيان الفردي في المنظور السجادي

يستقضي هذا المبحث الحقوق الفطرية اللصيقة بالكيان البشري والتي تشكل جوهر الكرامة الإنسانية وحصانة الذات من الامتهان، ويمكن بيان هذا المبحث من خلال:

المطلب الأول: الحق في الوجود المقومات الأساسية للأمن الجسدي والنفسي

يُعد حق الحياة في الرؤية السجادية منحة إلهية مطلقة لا يجوز لأي سلطة دنيوية أن تنتقص منها أو تستبجح حماها بغير حق مشروع، وهذا الحق يبدأ من توفير الأمان النفسي والمادي للفرد في بيئته الاجتماعية، حيث يقول الإمام السجاد (عليه السلام): "وَكَفَنِي مَوْئِنَةً مَنْ يَبْغِي عَلَيَّ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨ هـ، ١٠٢)، ليرسم بذلك حدود "الحماية الإستباقية" من كل اعتداء جسدي مُحتمل قد يقع من ذوي النفوذ أو البغاة، ثم إن تحليل هذا النص يكشف عن ضرورة وجود نظام قانوني رادع يمنع الجريمة قبل وقوعها، ويؤمن للفرد مساحة حرة للتحرك دون خوف من اغتيال أو تنكيل (الطباطبائي، ١٤١٧ هـ، ١٠: ٤٥؛ منذر الحكيم، ١٤٢٥ هـ، ١١٢).

وتستمر الصحيفة في تعميق مفهوم الأمان ليتجاوز السلامة البدنية نحو السكينة الروحية، فالخوف والقلق هما انتهاك غير مرئي لحق الإنسان في الاستقرار، وهو ما نلمسه في قوله:

(عليه السلام): "وَأَمِنْ رَوْعَتِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ٢٥٨)، فالروعة هي الفرع الذي يشل حركة العقل ويعطل فاعلية الإنسان في ممارسة حقوقه الأخرى، وبدون هذا الأمان النفسي تتحول الحياة إلى سجن من التوجس القاتل الذي يهدر طاقات الفرد، وأن الفلسفة الحقوقية هنا تجعل من "الطمأنينة" حقاً أصيلاً يجب على المجتمع توفيره للأفراد عبر نشر العدل ومنع التهديدات المعنوية والمادية (مغنية، ١٤٢٠هـ، ٨٨؛ الصدر، ١٤٢١هـ، ٢١٠).

أما الجانب الثالث من هذا الحق فهو "السلامة من الآفات" التي تضعف البدن وتمنع ممارسة الحياة بصورة طبيعية، حيث يطلب الإمام العافية بقوله (عليه السلام): "وَمَعْنِي بِالصِّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٢٢)، وهذا النص يؤصل لما يعرف حديثاً "بالحق في الصحة"، وهو واجب الدولة والمجتمع في توفير البيئة الصحية السليمة والوقاية من الأوبئة؛ لأن الجسد العليل لا يمكنه النهوض بأعباء التكليف أو المطالبة بالحقوق، فالارتباط بين الصحة والحق في الحياة ارتباط عضوي؛ فالحياة بغير عافية هي حياة منقوصة الجدوى، مما يستوجب توفير الرعاية الطبية الشاملة كحق أساسي (القرشي، ١٤١٣هـ، ١: ٣٠٢؛ الحسني، ١٤٠٦هـ، ٢: ١٤٠).

ويعرج الإمام (عليه السلام)، في أدعيته على حق "الانتصاف" من الظالم كوسيلة لحماية الحياة، إذ لا تستقر الأرواح إلا بوجود رادع للظلم، فيقول (عليه السلام): "وَأَجْعَلْ لِي يداً عَلَى مَنْ ظَلَمَنِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٤)، فاليد هنا ترمز للقوة القانونية والقدرة على استرداد الحق، وهي الضمانة الحقيقية للأمان الجسدي؛ فالمعتدي إذا أمن العقاب تهادى في سلب حق الحياة، وإن العدالة الناجزة هي التي تمنح الفرد شعوراً بالقوة في مواجهة الاستبداد، وهي ركن ركين في بنية الحقوق الشخصية التي لا تقبل المساومة أو التنازل تحت

أي ظرف سياسي أو اجتماعي (باقر الحكيم، ١٤٢٧هـ، ٧٤؛ الجوادي الآملي، ١٤٢٥هـ، ٢١٥).

فبالاستعاذة من مباغة البلاء أو العقوبة الجائرة التي لا تمنح الإنسان فرصة الدفاع عن نفسه، فيناجي ربه: "وَلَا تَفْجَأْنِي بِعُقُوبَةٍ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١١٨)، فهذا النص يؤسس لمبدأ "الأمن القضائي" وحماية الفرد من الإجراءات القمعية المفاجئة التي تقتصر للمحاكمة العادلة، فالإنسان له حق أصيل في معرفة سبب عقابه وفي امتلاك فرصة للرد، وإن مباغة الأفراد بالعقوبات هي سمة الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان الشخصية؛ بينما تدعو الصحيفة إلى نظام يتسم بالوضوح والشفافية ويحمي الفرد من غدر القوة الغاشمة التي قد تنهي حياته بغير وجه حق (عبد الله شبر، ١٤٠٢هـ، ٢٤١؛ فضل الله، ١٤٢١هـ، ٥٥).

وخلاصة ما تقد يُكد الإمام (عليه السلام)، إن حق الحياة هو كيان مقدس يجمع بين السلامة الجسدية والطمأنينة النفسية والأمن القضائي كشرطين لوجود الإنسان الحر.

المطلب الثاني: حصانة الكرامة الحماية الروحية والخصوصية الفردية للإنسان

يُعتبر الإمام السجاد (عليه السلام)، أن الكرامة هي الجوهر الوجودي للإنسان، وأن أي اعتداء على السمعة أو الحط من القدر يوازي القتل المادي، لذا نجد التأكيد على حق "الستر" كجزء من الخصوصية، إذ يقول الإمام (عليه السلام): "وَلَا تَفْضُخْنِي بِسَرِيرَتِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٥٢)، فجاء هذا النص ليؤسس بذلك حق الفرد في حماية أسراره وعيوبه من العبث العام، وإن استباحة خصوصية الإنسان وفضحه أمام الناس هي وسيلة لإذلاله وكسر إرادته، وهو ما تحرمه الفلسفة الحقوقية السجادية التي تجعل من "الحرمة الشخصية" سياجاً يمنع السلطة أو المجتمع من التجسس على الأفراد أو هتك سترهم الذي أراد الله له البقاء (الجلالي، ١٤٢١هـ، ١٥٤؛ الأميني، ١٣٩٧هـ، ٣: ١٨٠).

ويرتقي الإمام (عليه السلام)، بمفهوم الكرامة ليجعلها مرتبطة "بالعزة" التي تمنع الفرد من التذلل لغير الله، وهو ما يحقق الاستقلال الروحي والمادي، فيقول (عليه السلام): "وَأَعِزَّنِي وَلَا تَبْتَلِيَنِّي بِالْكَبْرِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٢)، فالعزة هنا هي "الحق في الاحترام

الذاتي"، والتحليل الحقوقي يرى أن المواطن العزيز هو الذي يمتلك الجرأة على المطالبة بحقوقه والرفض للظلم، بينما الذل يهدر قيمة الإنسان ويحوّله إلى أداة طيعة في يد المستبدين. إن ميزان الكرامة في الصحيفة يرفض الكبر الذي هو اعتداء على كرامة الآخرين، بقدر ما يرفض المهانة، ليصنع توازنًا حقوقيًا يحفظ قدر الجميع في نسيج اجتماعي متساوٍ ومُحترم (فضل الله، ١٤١٥هـ، ٤٤؛ مطهري، ١٤١٤هـ، ٢١٥).

كما تربط الصحيفة بين كرامة الوجه وبين الكفاية الاقتصادية، فالحاجة المذلة هي أكبر مهدد للكرامة المعنوية، لذا يناجي الإمام ربه: "وَصُنْ وَجْهِي بِالْيَسَارِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٥)، فصول الوجه هو المصطلح البليغ لحماية كبرياء الإنسان من أن يريق ماءه طلبًا للقامة العيش، ومن حق كل فرد على نظامه الاجتماعي أن يوفر له سبل "اليسار" أو الكفاف الذي يغنيه عن سؤال الناس، وإن الفقر في هذا السياق ليس قدرًا، بل هو ثغرة حقوقية يجب سدها لضمان بقاء المواطن عزيزًا، حيث إن الجائع لا يملك حرية الكرامة إذا ارتهن لقمته بيد من يذله، مما يجعل الحق المادي خادماً للحق المعنوي (محسن الأمين، ب.ت، ١: ٦٣٥؛ مغنية، ١٤٠١هـ، ٦: ١١٢).

ويؤكد لإمام في موضع إلى رفض "الهون" وهو العيش في دونية اجتماعية أو سياسية، حيث نجد الاستعادة القوية في قوله (عليه السلام): "وَلَا تَبْتَئِي بِالْهُونِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٣)، فالهون هو القبول بالظلم أو الرضا بمرتبة أدنى مما خلقه الله عليه من التكريم، والتحليل يثبت أن الوعي الحقوقي يبدأ من رفض الهوان. من حق الإنسان أن يكون رقمًا فاعلاً ومُحترمًا في دولته، وأي سياسة تهدف إلى "تقزيم" الأفراد أو جعلهم مجرد رعايا بلا حقوق هي سياسة تنتهك جوهر الدين والكرامة التي أصلت لها الصحيفة السجادية في أدعيتها التي ترفع من شأن الفرد أمام كل قوى الاستكبار (الجواد، ١٤٢٩هـ، ٣١٢؛ الحسني، ١٤١٠هـ، ١٠٣).

وفي نهاية هذا المطلب يبرز حق "السمعة الحسنة" كأثر باقٍ للكرامة الفردية، فالإنسان له حق في ألا يشوه تاريخه أو يفترى عليه، فيطلب الإمام (عليه السلام): "وَأَجْعَلْ لِي

لِسَانٌ صِدْقٍ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ٢١٨)، فاللسان الصدق هو الذكر الحسن والسمعة التي تسبق الإنسان وتلحق به، وحمايتها من القذف أو الافتراء هي مسؤولية قانونية وأخلاقية، وإن الفرد الذي تُهتَكَ سمعته بالباطل يُسلب منه حق الانتماء الفاعل لمُجتمعه؛ لذا تجعل الصحيفة من صدق الأحداث حقاً معنوياً يضمن للإنسان استمرارية الإحترام في الفضاء العام والخاص، وهو ما يكمل دائرة الحقوق الفردية للصيقة بالذات (معرفة، ١٤٢٤هـ، ٣٤٠؛ مطهري، ١٤١٥هـ، ٩٢).

وخلاصة ما تقدم إنَّ الكرامة المعنوية في الصحيفة هي الحصن الذي يحمي ذات الإنسان من الإنهيار عبر صيانة خصوصيته وسمعته ورفض استضعافه اقتصادياً أو سياسياً.
المطلب الثالث: العدالة الإجرائية ضمانات الإنصاف والحماية من التغول والتعسف

تُعتبر الصحيفة السجادية أنَّ الحق في العدالة هو حق مُطلق لا يقبل الإستثناء، وأنَّ جوهر هذا الحق يكمن في "الإنصاف" الذي يعيد التوازن بين القوي والضعيف في المُجتمع، إذ يقول الإمام السجاد (عليه السلام): "اللَّهُمَّ أَنْصِفْ مَظْلُومِي مِنْ ظَالِمِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ٨٨)، ليرسخ بذلك حق كُل إنسان في اللجوء إلى قوة عليا، لإسترداد ما سُلب منه قسراً، وإن العدالة في المنظور السجادي ليست مُجرد نصوص جامدة، بل هي مُمارسة عملية تضمن للمظلوم استعادة كرامته المهدورة وحقه المنهوب من خلال نظام يتسم بالنزاهة والسرعة في رد المظالم (باقر الحكيم، ١٤٢٧هـ، ٧٤؛ الجوادى الأملي، ١٤٢٥هـ، ٢١٥).

ويمتد مفهوم الإنصاف في الصحيفة ليشمل حتى الخصومة مع الذات، وهو ما يمثل أعلى درجات الرقي الحقوقي الذي يسبق التشريعات الحديثة بقرون، حيث يناجي الإمام (عليه السلام) ربه: "فَأَنْصِفْ خَصْمِي مِنْ نَفْسِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٤)، هذا النص يؤصل لمبدأ "المساواة المطلقة أمام الحق"، حيث لا يتمتع الفرد بأي حصانة تمنعه من الاعتراف بحقوق الآخرين إذا ما اعتدى عليها، مما يخلق بيئة قانونية يسودها التواضع للحق لا الاستكبار بالقوة، ثم إنَّ العدالة تبدأ من الرقابة الذاتية والاعتراف بحق الخصم، وهي

الضمانة الحقيقية لمنع النزاعات قبل وصولها إلى منصات القضاء، مما يحفظ السلم المجتمعي واستقراره (مغنية، ١٤٠١هـ، ٦: ١١٢؛ الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ١٠: ٤٥).

ويرفض الإمام السجاد (عليه السلام)، أي شكل من أشكال التواطؤ مع القوى الظالمة التي تنتهك حقوق الأفراد، مُعتبراً أن السكوت عن الظلم أو إعانة الظالم هو اشتراك في الجريمة الحقوقية، فيقول: "وَلَا تَجْعَلْنِي لِظَالِمٍ ظَهِيرًا" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٢)، فهذا النص يشرع "حق الامتناع" عن المشاركة في أي بنية سياسية أو إدارية تنتهك حقوق الإنسان، ويفرض على الفرد مسؤولية أخلاقية تجاه حماية المظلومين، ثم إن التحرر من التبعية للظلم هو جوهر الحرية الفردية التي تدعو إليها الصحيفة، حيث إن عزل الظالم حقوقياً واجتماعياً هو الخطوة الأولى نحو إصلاح النظام العام وضمان سيادة العدل والإنصاف

وفي حال انغلاق سبل العدالة الأرضية، تفتح الصحيفة باب التظلم والاحتجاج أمام العدل الإلهي كحق أصيل لمقاومة اليأس، وهو ما نراه في قوله: "إِنَّكَ تَرْفَعُ الْمَظْلُومَ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ٨٨)، إذ ترفع المظلوم هو صرخة احتجاجية تؤكد أن الحق لا يموت بالتقادم أو بسطوة الجلال، بل يظل قائماً يطالب بالقصاص والإنصاف الإجرائي، فالتحليل هنا يربط بين الصمود النفسي للمظلوم وبين قدرته على المطالبة بحقه، فالشعور بوجود مرجعية عدلية عليا يمنح الإنسان القوة لمواجهة الاستبداد وعدم الاستسلام للواقع المرير، مما يجعل من الاحتجاج حقاً وجودياً مقدساً (فضل الله، ١٤٢١هـ، ٥٥؛ منذر الحكيم، ١٤٢٥هـ، ١١٢).

وخلاصة ما تقدم إنَّ العدالة في الصحيفة هي منظومة إجرائية وأخلاقية تضمن توازن القوى بين الخصوم وتحقق الإنصاف الشامل والتحرر من التبعية للظلم.

المطلب الرابع: سيادة الإرادة الحرة الفكرية والإستقلال الذاتي تجاه المؤثرات الخارجية

لا تكتمل منظومة الحقوق الشخصية في الصحيفة السجادية إلا بإملاك الإنسان لحيثته الفكرية وبصيرته الناقدة التي تحميه من التضليل، حيث يطلب الإمام (عليه السلام): "وَأَصْلِحْ لِي بَصِيرَتِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٢)، البصيرة هي الأداة المعرفية التي تمكن الإنسان من التمييز بين الحق والباطل، وهي أساس "الحق في المعرفة"

والوصول إلى الحقيقة بعيداً عن البروباغندا السلطوية أو التزييف الفكري، ثم إن الإنسان الذي يمتلك بصيرة حرة هو الوحيد القادر على ممارسة حقوقه بوعي ومسؤولية، أما الجهل فهو القيد الذي يسبق كل القيود المادية، مما يجعل من التنوير الفكري واجباً حقوقياً على المجتمع (مطهري، ١٤١٥هـ، ٩٢؛ الجوادي، ١٤٢٩هـ، ٣١٢).

ويحذر الإمام (عليه السلام)، من التجهيل العمدي الذي تمارسه القوى المهيمنة لسلب إرادة الأفراد، ويطلب الحماية من العمى الفكري بقوله (عليه السلام): "وَبَصِّرْنِي مَا تَقِي بِهِ مِنَ الْعَمَى" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٣)، فهذا النص يؤصل لحق "الاستقلال العقدي"، فالفكر لا يمكن أن يكون ملكية عامة للدولة أو المجتمع، بل هو فضاء خاص للفرد يجب أن يُحترم، فالتحليل الحقوقي هنا يثبت أن الحرية تبدأ من الداخل، فإذا تحرر العقل من التبعية العمياء، أصبح قادراً على صيانة بقية حقوقه الشخصية، بينما العمى الفكري يجعل الإنسان مادة للاستغلال من قبل أصحاب المصالح والقوى الظالمة (القرشي، ١٤١٣هـ، ١: ٣٠٢؛ معرفة، ١٤٢٤هـ، ٣٤٠).

ويمارس الإمام (عليه السلام)، حق التعبير عن الحق كأسمى تجليات الحرية الفكرية، حيث يدعو الله أن يسدد قوله (عليه السلام): "وَأَنْطِقْنِي بِالْهُدَى" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٤)، فالنطق بالهدى هو "الحق في التعبير السديد" والمطالبة بالحقوق عبر القول المعلن الذي لا يخشى في الله لومة لائم، وهو ما يكسر حاجز الخوف والصمت السياسي، فالصحيفة السجادية تحول الدعاء إلى فعل مقاومة فكري، حيث تُعلن المبادئ الحقوقية في الفضاء العام لتكون دستوراً للمؤمنين، مما يجعل من الكلمة الحرة أداة فعالة لمواجهة الانحرافات السلطوية وتصحيح المسار الأخلاقي والاجتماعي للأمة (مغنية، ١٤٢٠هـ، ٨٨؛ الحسني، ١٤٠٦هـ، ٢: ١٤٠).

ويختم الإمام (عليه السلام) برفض أن يكون الإنسان مادة للاستغلال العبثي في مشاريع لا تخدم كماله الوجودي، فيناجي ربه: "وَلَا تَسْتَعْمِلْنِي فِي مَا تَتَرَكُّنِي فِيهِ غَدًا" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٤)، وهذا النص يؤصل لحق "الاستقلال الإرادي" ورفض التشييء

البشري؛ فالإنسان ليس آلة أو وسيلة لتحقيق مآرب الآخرين، بل هو غاية في حد ذاته، فالتحليل الفلسفي هنا يربط بين الحرية وبين الهدفية، فمن حق كل إنسان أن يختار مسار حياته الذي يحقق غايته الروحية والعملية، بعيداً عن القسر الفكري أو العملي الذي يجرده من صفته الإنسانية ويحوّله إلى مجرد تابع بلا إرادة (فضل الله، ١٤٢١هـ، ٢١٠؛ فضل الله، ١٤٢١هـ، ٥٥).

وخلاصة ما تقدم فالحرية الفكرية في الصحيفة هي مزيج من البصيرة الناقدة والاستقلال العقدي والحق في التعبير السديد ورفض التشييء الإنساني.

المبحث الثاني: الأطر الحقوقية للعلاقات البينية والتكافل الاجتماعي

يتناول هذا المبحث شبكة الحقوق التبادلية التي تربط الفرد بمحيطه الأسري والمُجتمعي، مؤكداً على مسؤولية المُجتمع تجاه فئاته الضعيفة، ويمكن بيان هذا المطلب من خلال:

المطلب الأول: حقوق الفئات المُستضعفة تجليات العدالة الاجتماعية والتوزيعية

ينطلق حق الفقير في الصحيفة السجادية من رؤية تجعل من الرعاية الاجتماعية حقاً أصيلاً لا فضلاً من الغني، حيث يطلب الإمام (عليه السلام): "وَارْزُقْنِي مَوْاسَاةً مَنْ أَفْتَرْتُ عَلَيْهِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٥)، فالمواساة هي الفعل الحقوقي الذي يضمن إعادة توزيع الثروة لتقليل الفجوات الطبقيّة، مما يجعل من "الحق في العيش الكريم" التزاماً أخلاقياً وقانونياً على الأثرياء والسلطة، فالتحليل الحقوقي هنا يثبت أن للمحروم نصيباً ثابتاً في فائض موارد المجتمع، وأن حرمانه من هذا النصيب هو اعتداء على حقه الوجودي في الحياة والكرامة، مما يوجب وضع آليات تكافلية ملزمة (عبد الله شبر، ١٤٠٢هـ، ٣٥٠؛ محسن الأمين، ب.ت، ١: ٦٣٥).

ويشدد الإمام (عليه السلام)، على حماية المُستضعفين من ذل السؤال الذي يخدش حياتهم وكرامتهم الفطرية، فيناجي الله: "وَلَا تَمَحِّجْنِي بِالْاِسْتِعَانَةِ بِغَيْرِكَ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٦)، فالاستعانة بالغير في موارد العيش هي قيد يكبل حرية المستضعف ويجعله

مرتھناً لإرادة المعطي، لذا فإن "الحق في الاكتفاء" هو الضمانة الحقيقية لإستقلال الفرد، والمُجتمع الذي يترك أفرادَه للاحتياج والفقر هو مُجتمع ينتهك أبسط مبادئ حقوق الإنسان، فالكرامة والفقر ضدان لا يجتمعان، والعدالة التوزيعية في الصحيفة تهدف إلى خلق مُجتمع "مستكفٍ" لا يحتاج فيه الضعيف للتملق أو المهانة لتأمين قوت يومه (الجلالي، ١٤٢١هـ، ١٥٤؛ الأميني، ١٣٩٧هـ، ٣: ١٨٠).

ويبرز حق "الرعاية المخصصة" للفئات التي فقدت سندها الاجتماعي أو تعاني من التهميش، حيث يقول الإمام(عليه السلام): "وَارْحَمَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا غُرَبَاتِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ٢٥٢)، فالغربة هنا هي رمز لكل إنسان يشعر بالعزلة أو فقدان الحقوق نتيجة لظروفه المادية أو الاجتماعية، ومن واجب المُجتمع الحقوقي احتضان هذه الفئات ودمجها، فالتحليل السوسيولوجي للصحيفة يربط بين الرحمة والعدل؛ فالرحمة بالمُستضعف هي القوة الدافعة لإقرار التشريعات التي تحميه وتضمن له مكاناً لائقاً تحت الشمس، مما يمنع تحول المجتمع إلى غابة يأكل فيها القوي الضعيف ويُسلب فيها حق المهمش في الحياة (القرشي، ١٤١٣هـ، ١: ٣٠٢؛ باقر الحكيم، ١٤٢٧هـ، ٧٤).

ويختتم الإمام(عليه السلام)، بالإستعاذة من وصول المُجتمع إلى حالة "العجز المفروض" الذي يشل قدرة الأفراد على الإنتاج والمطالبة بالحقوق، فيقول(عليه السلام): "وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ مَلَكَةِ الْعُجْزِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ٦٢)، فالعجز هنا ليس قدراً بيولوجياً فقط، بل هو نتاج لسياسات الإقصاء والحرمان التي تقتل روح المبادرة في الإنسان وتجعله عالة على غيره، فحق الإنسان في "التمكين" هو من الحقوق الاجتماعية الجوهرية التي تؤسس لها الصحيفة، حيث يجب على النظام العام توفير الفرص المتكافئة والتعليم والتدريب الذي يخرج الفرد من دائرة العجز إلى دائرة الفاعلية، وبدون هذا التمكين تظل الحقوق الاجتماعية مجرد شعارات بلا واقع (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ١٠: ٤٥؛ الصدر، ١٤٢١هـ، ٢١٠).

وخلاصة ما تقدم إنَّ حقوق المُستضعفين في الصحيفة هي منظومة تكافلية تهدف إلى تحقيق العدالة التوزيعية والتمكين الاقتصادي وحماية الكرامة من ذل السؤال.

المطلب الثاني: الحقوق الإرتكازية في الدائرة الأسرية (ثنائية البر والرعاية)

تُعتبر الصحيفة السجادية الأسرة هي المُختبر الأول لممارسة الحقوق، حيث تضع دستوراً للبر المُتبادل يقوم على التوقير الوجودي، إذ يقول الإمام السجاد (عليه السلام): "اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَهَابُهُمَا هَيْبَةَ السُّلْطَانِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٢٦)، فجاء هذا النص ليؤسس "حق التوقير" كأسمى حقوق الأجيال السابقة على اللاحقة. إن هذه الهيبة ليست خوفاً ناتجاً عن تسلط، بل هي اعتراف طوعي بفضل الوالدين، مما يضمن استقرار البناء الأسري ويمنع تصدع العلاقة بين الأجيال في ظل تحولات الزمن، فالتحليل الحقوقي هنا يربط بين استقامة الأسرة وصلاح المُجتمع؛ فالفرد الذي يحترم مرجعيته الأسرية هو الأقدر على احترام القوانين والحقوق العامة في الدولة (فضل الله، ١٤١٥هـ، ٤٤؛ مطهري، ١٤١٤هـ، ٢١٥).

ويقابل هذا الحق واجب الأبوين في توفير البيئة الصالحة للنمو الفكري والأخلاقي للذرية، وهو ما تصفه الصحيفة بالحق في الإصلاح. يناجي الإمام ربه بقوله: "وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٢٦)، فالنص جاء ليؤكد أن للطفل حقاً أصيلاً في "التربية النوعية" التي تشكل بصيرته وتحميه من الانحراف. الإصلاح هنا لا يقتصر على المأكل والمشرب، بل يمتد ليشمل بناء الشخصية المستقلة القادرة على مواجهة تحديات الحياة بوعي وحرية، وهو حق يسبق حق الوالدين في البر. إن إهمال تربية الأبناء هو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان الفطرية، فالطفل كائن مكلف يحتاج إلى التوجيه السليم ليمارس دوره الوجودي كإنسان حر وكريم (الجوادي، ١٤٢٩هـ، ٣١٢؛ الحسني، ١٤١٠هـ، ١٠٣).

وتتعمق الصحيفة في "حق الوقاية الفكرية" للذرية من خلال الاستعاذة من القوى المضللة التي تحاول استلاب عقول الأجيال القادمة، يقول الإمام (عليه السلام): "وَأَعِزَّنِي وَذُرِّيَّتِي مِنَ الشَّيْطَانِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٣٢)، وهذا النص يؤصل لحماية النشء من التلوث الثقافي والفكري الذي يهدم القيم الإنسانية، ومن حق الأبناء على المُجتمع والدولة توفير فضاءات تعليمية وتربوية آمنة تحترم عقولهم وتصونها من الإبتزاز أو التضليل؛ لأن فساد الجيل القادم هو اغتيال للمُستقبل الحقوقي للأمة. التحليل الفلسفي هنا يرى أن

الحماية من "الشيطان" وهي ضمانة لإستمرار الحرية الفكرية والكرامة المعنوية التي نادى بها السجاد في مباحثه الشخصية (القرشي، ١٤١٩هـ، ٢٨٨؛ معرفة، ١٤٢٤هـ، ٣٤٠).

وتختتم الصحيفة هذه الحقوق الأسرية بطلب "قرة العين" كأثر للحقوق المتبادلة التي تحول الواجب الإلزامي إلى لذة وجدانية عميقة. يقول الإمام(عليه السلام): "وَأَجْعَلْ طَاعَتِي لَهُمَا أَقَرَّ لِعَيْنِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٢٦)، وهذا يمثل قمة الإمتثال الحقوقي حيث يصبح أداء الحق تجاه الآخر (والوالدين)، مصدراً لسعادة الفرد، وإن تحويل الحقوق إلى ثقافة مجتمعية تقوم على المحبة والرضا هو الضمانة الأكيدة لعدم الحاجة إلى القسر القانوني، فالأسرة التي تدار بالرحمة لا تحتاج إلى محاكم لتفصل في منازعاتها، فالرؤية السجادية هنا تخلق إنساناً "مُتصالحاً" مع التزاماته الأسرية، مُعتبراً إياها مساراً لكمال الوجودي والحقوقي، مما ينعكس إيجاباً على أمن واستقرار المجتمع الكبير (عبد الله شبر، ١٤٠٢هـ، ٢٤١؛ منذر الحكيم، ١٤٢٥هـ، ١١٢).

وخلاصة ما تقدم إنَّ الحقوق الأسرية في الصحيفة هي ميثاق رحيم يضمن تبادل التوقير والرعاية بين الأجيال لصناعة نواة اجتماعية مستقرة وواعية.

المطلب الثالث: فلسفة التفاعل الاجتماعي الحق في المعاملة الأخلاقية وبناء الروابط

تضع الصحيفة السجادية نظاماً دقيقاً لما يُسمى بالمواطنة الصالحة، حيث تعتبر الجوار هو الدائرة الأولى للأمان الاجتماعي بعد الأسرة، إذ يناجي الإمام(عليه السلام)، ربه فيقول: "وَتَوَلَّنِي فِي جِيرَانِي بِإِقَامَةِ سُنَّتِكَ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٣٨)، وهذا النص يؤصل لـ "حق الأمان المكاني" وحرمة السكن، ومن حق الجار على جاره أن يأمن بأئقته (شروبه) وأن يجد فيه سنداً عند الشدة، وهي ثقافة تمنع نشوء الصراعات البينية التي تهدد السلم الأهلي، فالتحليل السوسيولوجي هنا يرى أن قوة الدولة لا تقاس بترسانتها العسكرية فقط، بل بمدى تماسك علاقات الجوار واحترام الخصوصيات المتبادلة التي تجعل من الحي وحدة اجتماعية آمنة ومتضامنة (عبد الله شبر، ١٤٢٢هـ، ٢١٢؛ مغنية، ١٤١٥هـ، ١٥٦).

وتنتقل الحقوق إلى الجانب المادي والمعلوماتي، حيث تفرض الصحيفة حق "المواساة والإرشاد" للجيران كجزء من التضامن الاجتماعي الملزم. يقول الإمام (عليه السلام): "وَمُؤَاسَاةٌ فَقِيرِهِمْ، وَسَدٌّ خَلَّتِهِمْ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٣٩)، فجاء هذا النص ليحول التكافل من فضيلة اختيارية إلى واجب حقوقي محلي، كما يضيف حقاً آخر هو: "وإِرشَادُ مُسْتَشِيرِهِمْ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٤٥)، وهو "الحق في النصيحة الصادقة"، فالمعلومة الخاطئة أو التدليس في المشورة هو اعتداء على مصلحة الفرد. إن الصدق في التعاملات الاجتماعية هو الضمانة لاستقرار المصالح والملكية، وبدونه تسود شريعة الغاب والخداع، مما يؤدي إلى انهيار الثقة التي هي رأس مال أي مجتمع يطمح للعدالة والتطور (فضل الله، ١٤٢١هـ، ٥٥؛ الأميني، ١٣٩٧هـ، ٣: ١٨٠).

وتشدد الصحيفة على "حق السمعة الجوارية" ومنع الإغتيال المعنوي للأفراد داخل محيطهم السكني، فيدعو الإمام (عليه السلام): "وَكَفِّ غِيْبَتِهِمْ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٤٠)، فالغيبة هي انتهاك صارخ لحق الإنسان في كرامته وصورته الذهنية أمام الآخرين، وحمائتها واجب أخلاقي وقانوني يقع على عاتق المحيطين به، ومن حق الفرد أن تُصان سيرته في غيبته كما تُصان في حضوره، والتحليل الحقوقي يربط بين حماية السمعة وبين الحق في العمل والانتماء؛ فتشويه صورة الفرد في مجتمعه قد يؤدي إلى عزله وحرمانه من حقوقه المدنية والسياسية، لذا تجعل الصحيفة من الصمت عن العيوب واجباً حقوqياً يضمن السلام الاجتماعي (الحسني، ١٤١٠هـ، ١٠٣؛ الجوادي، ١٤٢٩هـ، ٣١٢).

فالعلاقات الاجتماعية هي بناء مُجتمع "الإغماض والرحمة"، حيث يطلب الإمام (عليه السلام): "وَإِغْمَاضِي عَنْ ظُلْمِهِمْ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٤٠)، فهذا الإغماض ليس ضعفاً، بل هو "حق المُجتمع في الاستقرار" عبر التجاوز عن الهفوات البسيطة التي قد تؤدي لخصومات كبرى، وإن الرؤية السجادية توازن بين المطالبة بالحقوق الشخصية وبين المصلحة العامة في بقاء الود، فالنزعة الإنتقامية تهدم نسيج المُجتمع؛ بينما العفو المدروس يبني جسور الثقة ويحول الخصوم إلى شركاء في البناء، فالعلاقات في

الصحيفة هي شبكة مُعقدة من الحقوق المادية والمعنوية التي تهدف لخلق بيئة إنسانية يسودها الأمان المُتبادل والتعاون الصادق بين كافة الأفراد (الطباطبائي، ١٤١٢ هـ، ٩٢؛ مغنية، ١٤٢٠ هـ، ٨٨).

وخلاصة ما تقدم إنّ العلاقات الإجتماعية في الصحيفة تقوم على مبدأ "الأمان المُتبادل" وصيانة الأعراض والتعاون المادي والمعلوماتي الصادق بين أفراد المُجتمع.

المطلب الرابع: المواطنة الإنسانية قيم التعايش السلمي ووحدة المصير المُجتمعي

تُؤسس الصحيفة لمفهوم المواطنة من خلال الدعاء لمن يحمي ثغور الوطن ويُؤمن حياة الناس، مُعتبرة أنّ الأمان العام هو حق للجميع، فيقول الإمام(عليه السلام): "اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَحَصِّنْ ثُغُورَ الْمُسْلِمِينَ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨ هـ، ١٤٢)، وهذا يُؤصل لحق "الدفاع الوطني" كضمانة لحقوق الأفراد، ومن حق المواطن أن يعيش في وطن مُستقر محمي من الإعتداءات الخارجية، وتلك المسؤولية تقع على عاتق الدولة وحمايتها، وبدون هذا التحصين تتهاجر كافة الحقوق الأخرى تحت وطأة الحروب والإحتلال، فالتحليل هنا يربط بين سلامة الحدود وحرية الداخل؛ فالمُجتمع المهتد خارجيًا لا يمكنه التفرغ لمُمارسة حقوقه السياسية أو الاقتصادية، مما يجعل الدفاع حقًا وجوديًا مُقدسًا (الصدر، ١٤٢١ هـ، ٢١٠؛ باقر الحكيم، ١٤٢٧ هـ، ٧٤).

وترتقي الصحيفة بحق "التعايش" من خلال الدعاء بالصلاح لعامة الناس، مؤكدة أن المجتمع وحدة لا تتجزأ في السعي نحو الكمال. يناجي الإمام(عليه السلام)، ربه: "اللَّهُمَّ وَأَيُّمَا سُلْطَانٍ لَقِيَ أَعْدَاءَهُ... فَأَيِّدْهُ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨ هـ، ١٤٣)، وهذا النص يعبر عن "تغليب المصلحة العليا" وحق المجتمع في البقاء، وإن التعايش السلمي يتطلب من الأفراد الاعتراف بالدور الوظيفي للسلطة في حماية السلم العام، حتى في ظل الاختلافات السياسية؛ لأن الفوضى هي العدو الأول للحقوق الإنسانية(باقر الحكيم، ١٤٢٧ هـ، ٧٤).

فالتحليل الحقوقي يثبت أن استقرار النظام العام هو البيئة الوحيدة التي تتيح للفرد المطالبة بإصلاح الحقوق، بينما الصراع العنفي يؤدي لاستباحة الدماء والأعراض التي نادى السجاد بحمايتها (منذر الحكيم، ١٤٢٥هـ، ١١٢؛ الجوادي الآملي، ١٤٢٥هـ، ٢١٥).

فوحدة الكلمة" والوئام الإجتماعي كضمانة لحق المشاركة الجماعية في بناء الوطن، حيث يطلب الإمام: "وَأَلَّفَ بَيْنَ جَمْعِهِمْ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٤٤)، فالتأليف هو "الحق في الانسجام الإجتماعي"، ورفض الطائفية والطبقية التي تمزق المجتمعات، ومن حق الفرد أن يعيش في مجتمع متماسك يحترم التنوع ويحوّله إلى قوة إيجابية، وبدون هذا الوئام تتحول الحقوق إلى أدوات للصراع بين الفئات المختلفة، فالرؤية السجادية تخلق مواطناً "مسؤولاً" يرى في أمن الآخرين جزءاً من أمنه الشخصي، ويساهم في بناء دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع أمام القانون والواجبات، مُحَقِّقة بذلك غاية العدل الإلهي في الأرض (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ١٠: ٤٥؛ القرشي، ١٤١٣هـ، ١: ٣٠٢).

وخلاصة ما تقدم إنّ حق المواطنة والتعايش في الصحيفة يرتكز على قدسية الدفاع عن الوطن وتغليب المصلحة العليا لتحقيق السلم الإجتماعي الشامل.

المبحث الثالث: الحقوق السياسية وضمانات التعامل مع السلطة

يستعرض هذا المبحث ملامح العلاقة الحقوقية بين الفرد والدولة، مؤكداً على شرعية السلطة القائمة على العدل وحق الرعية في الحماية من الجور، ويمكن بيان هذا المطلب من خلال:

المطلب الأول: الحماية من الإستبداد حق الفرد في مأمن من الجور السياسي

تُعتبر الصحيفة السجادية أنّ الحق في الحماية من الإستبداد هو أساس العقد السياسي بين الحاكم والمحكوم، فالسلطة وسيلة لتحقيق العدل لا للتسلط، إذ يستعيز الإمام(عليه السلام) بقوله: "وَأَعِزَّنِي مِنْ... جَوْرِ الْجَائِرِينَ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٥)، ليشعرن حق الفرد في رفض القهر السلطوي، ثم إن الجور هو تجاوز حدود القانون والإعتداء على حقوق الرعية، ومن حق الإنسان المطالبة بنظام سياسي يلتزم بالحدود التي

وضعها الخالق لصيانة الكرامة البشرية، فالتحليل الحقوقي يرى أن الوعي بحق الإستعاذة والرفض هو أولى خطوات الإصلاح السياسي، حيث يرفض المحكوم الذوبان في إرادة الظالم، ويطالب بحقه في العيش تحت مظلة قانونية عادلة وشفافة (القرشي، ١٤١٩هـ، ١٠٥؛ باقر الحكيم، ١٤٢٧هـ، ٧٤).

ويتعزز هذا الحق بطلب "الإلتصاف الإجرائي" في مواجهة تعسف النفوذ، حيث لا يجوز لأي مسؤول استخدام سلطته للإعتداء على الأفراد، وهو ما نلمسه في قوله (عليه السلام): "وَكَفِّنِي مَوْتَةَ مَنْ يَبْغِي عَلَيَّ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٢)، فالبغي السياسي هو استغلال أدوات الدولة للفتك بالخصوم أو سلب حقوق المواطنين. من حق الفرد امتلاك "الحصانة القانونية" التي تحميه من كيد القوى المهيمنة، وهذه الحصانة لا تأتي إلا عبر استقلال القضاء وتفعيل مبادئ المحاسبة، فالرؤية السجادية تخلق توازنًا بين "قوة السلطة" وحقوق المحكوم، مؤكدة أن استقرار الدول مرهون بمدى قدرتها على حماية الضعيف من بطش القوي، وتحقيق المساواة التي تضمن بقاء الشرعية السياسية للنظام (الصدر، ١٤٢١هـ، ٢١٠؛ الجوادى الأملي، ١٤٢٥هـ، ٢١٥).

ومن جهة أخرى حيث يطلب الإمام (عليه السلام)، بقوله: "وَخَرُسْنِي مَنْ كَيْدَ الْكَائِدِينَ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١١٨)، فالكيد السياسي هو المؤامرات التي تستهدف تقييد الحريات أو اغتيال الشخصية العامة للمعارضين والمطالبين بالحقوق، ومن حق كل إنسان أن يمارس دوره السياسي بوضوح ودون خوف من "التدابير الخفية" التي قد تُحاك ضده لسلبه حقوقه المدنية، وأن الشفافية السياسية والوضوح الإجرائي هما السد المنيع ضد الكيد، وبدونهما تتحول السياسة إلى صراع استخباراتي يهدر حقوق الإنسان ويجعل من المواطن ضحية للصراعات الفوقية. الصحيفة السجادية تطالب ببيئة سياسية "مقدسة" تقوم على الصدق والعدل الظاهر، بعيدًا عن دهاлиз الكيد والغدر (مغنية، ١٤٢٠هـ، ٨٨؛ الحسنی، ١٤٠٦هـ، ٢: ١٤٠). وخلاصة ما تقدم إن الحق في الحماية من الجور في الصحيفة هو ضمانة المحكوم ضد تعسف السلطة وحقه في العيش تحت مظلة قانونية عادلة وشفافة.

المطلب الثاني: سيادة القانون تكافؤ الفرص والمساواة أمام القضاء السجادي

تؤسس الصحيفة السجادية لمبدأ "المساواة المطلقة" كحق سياسي ومدني لا يستثنى أحدًا، حيث يرفض الإمام(عليه السلام)، أي تمييز ناتج عن السلطة أو الجاه، فيقول الإمام السجاد(عليه السلام): "فَأَنْصِفْ خَصْمِي مِنْ نَفْسِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨ هـ، ١٠٤)، وهذا النص يمثل ذروة العدالة السياسية؛ إذ يطالب الفرد (حتى لو كان في موقع القوة)، بالخضوع للحق والإعتراف بحق الآخر، وإن المساواة في المنظور السجادي تعني إلغاء الحصانات الجائرة التي تضع البعض فوق المساءلة، فالحق هو الحاكم الأعلى على الجميع، فالتحليل الحقوقي هنا يربط بين استقرار النظم السياسية وبين شعور المواطن بأن المسطرة القانونية تطبق على الحاكم والمحكوم بمعيار واحد، مما يعزز الثقة في مؤسسات الدولة ويحقق السلم القضائي (مغنية، ١٤٠١ هـ، ٦: ١١٢؛ الجوادي الآملي، ١٤٢٥ هـ، ٢١٥).

ويأتي هذا المبدأ في تأصيل "حق الوصول إلى العدالة" دون عوائق مادية أو نفوذية، فالضعيف في الدولة السجادية هو القوي حتى يأخذ حقه، والقوي هو الضعيف حتى يؤخذ منه الحق. يناجي الإمام(عليه السلام)، ربه بقوله: "اللَّهُمَّ أَنْصِفْ مَظْلُومِي مِنْ ظَالِمِي" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨ هـ، ٨٨)، ليؤكد أن وظيفة النظام السياسي هي حماية الفئات الهشة من تغول أصحاب المصالح، وإن الحق في الإنصاف القضائي يتطلب وجود قضاء مستقل لا يميل مع الهوى أو السلطان، وبدون هذا الإنصاف تتحول الحقوق السياسية إلى مجرد وعود وهمية، فالرؤية السجادية تضع "العدل الإجرائي" كشرط لشرعية ممارسة السلطة، فالحاكم الذي لا يُنصف المظلوم يفقد مبرر وجوده الأخلاقي والسياسي، وتصبح المطالبة بالعدل حقاً ثورياً مقدساً للرعية (باقر الحكيم، ١٤٢٧ هـ، ٧٤؛ الصدر، ١٤٢١ هـ، ٢١٠).

ويختتم الإمام بطلب النزاهة في الشهادة والمعلومات كضمانة لحقوق المتقاضين، فالترزييف في المعلومات هو تدمير لأساس العدالة السياسية والاجتماعية، فيقول الإمام(عليه السلام): "وَتَوَفَّقِي لِلْمَعْرُوفِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨ هـ، ١٠٢)، والمعروف هنا هو الحق الواضح الذي لا لبس فيه، ومن حق المواطن أن يُحاكم بناءً على حقائق صادقة لا على

افتراءات كاذبة أو تقارير كيدية. التحليل القانوني للصحيفة يثبت أن "الحق في الصدق" هو ركن ركين في بنية الحقوق السياسية؛ فالتضليل المعلوماتي يؤدي لضياع الحقوق الشخصية والمادية، لذا تجعل الصحيفة من تحري الحق والصدق في القول واجباً سياسياً يضمن استقامة الميزان القضائي وحماية حقوق جميع أفراد المجتمع من العبث (عبد الله شبر، ١٤٠٢ هـ، ٢٤١؛ معرفة، ١٤٢٤ هـ، ٣٤٠).

خلاصة ما تقدم إن حق المساواة والإنصاف في الصحيفة هو إلغاء للحصانات الجائرة وضمان لخضوع القوي والضعيف لمسطرة العدل الواحدة.

المطلب الثالث: ثقافة الممانعة رفض التبعية للظلم وترسيخ الإستقلال السياسي

تؤصل الصحيفة السجادية لـ "حق الرفض" كأداة للمقاومة السياسية السلمية، حيث يطلب الإنسان التحرر من أن يكون أداة في يد القوى الغاشمة، فيقول الإمام (عليه السلام): "وَلَا تَجْعَلْنِي لِظَالِمٍ ظَهِيراً" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨ هـ، ١٠٢)، وهذا يمثل "الحق في الامتناع عن التعاون مع الإستبداد، إن استقلال إرادة الفرد عن رغبات السلطة الجائرة هو جوهر الحرية السياسية؛ فالفرد ليس مجرد "ترس" في آلة الدولة، بل هو كائن أخلاقي مسؤول عن خياراته، فالتحليل هنا يرى أن عزل الظلم يبدأ من رفض الأفراد للمشاركة في هياكله، مما يجعل من "الاستقلال الإرادي" حقاً يحمي الفرد من المشاركة في انتهاك حقوق الآخرين، ويحفظ له طهارة مساره السياسي والعملية (الصدر، ١٤١٦ هـ، ١٩٨؛ الحسني، ١٤٠٦ هـ، ٢: ١٤٠).

ويتعمق هذا الحق في طلب "العزة السياسية" التي تمنع المواطن من التملق لأصحاب السلطة طلباً للمنفعة الشخصية على حساب المبادئ، فيناجي الإمام (عليه السلام)، ربه: "وَأَعِزَّنِي وَلَا تَبْتَلِيَنِّي بِالْكِبَرِ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨ هـ، ١٠١)، فالعزة هنا هي الحصن النفسي الذي يحمي الفرد من التبعية المهينة. المواطن العزيز هو الذي يمتلك القدرة على قول "لا" في وجه الانحراف، وهو الركيزة التي تُبنى عليها المعارضة الرشيدة التي تهدف للإصلاح، فالرؤية السجادية ترفض "التبعية العمياء" التي تحول الشعوب إلى قطيع يساق، وتدعو لإعداد

إنسان يمتلك كرامته السياسية، مُعتبرًا أن الخضوع لغير الحق هو نوع من الإستعباد الذي يتنافى مع التكريم الإلهي للبشر (فضل الله، ١٤٢١هـ، ٥٥؛ مطهري، ١٤١٨هـ، ١١٥).

فالخلاصة في الإستقلال السياسي هي التمسك بـ "الهدى" كمرجعية عليا تسمو على أوامر البشر إذا تعارضت مع قيم الحق والعدل، حيث يقول الإمام (عليه السلام): "وَأَنْطِقْنِي بِالْهُدَى" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٤)، وهذا هو "الحق في التعبير السياسي الملتمزم، وإن نطق الهدى في مواجهة الجور هو قمة الممارسة السياسية الحرة التي دعا إليها الإمام السجاد (عليه السلام)، في زمن كان الصمت فيه يُفرض بقوة السيف، فالتحليل الحقوقي يثبت أن حرية الكلام هي الضمانة لمنع استفراد السلطة بالقرار، وأن الوعي الجمعي المُستقل هو الذي يحدد مسارات الدولة نحو الرشاد أو الهاوية، مما يجعل من استقلال الفرد فكريًا وسياسيًا ضرورة لسلامة الكيان الوطني العام (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ١٠: ٤٥؛ القرشي، ١٤١٣هـ، ١: ٣٠٢).

وخلاصة ما تقدم الإستقلال السياسي في الصحيفة هو حق الفرد في رفض التبعية للظلم والتمسك بالعزة والهدى كمرجعية للسلوك والمواقف.

المطلب الرابع: الإستقرار والأمن العام وقاية المُجتمع من المكايد والإضطرابات السلطوية
يُعتبر الإمام السجاد (عليه السلام)، أنَّ الأمن من غدر السلطة هو شرط ضروري لممارسة المواطنة، فلا يمكن للإنسان أن يبدع أو يشارك وهو تحت سيف التهديد، ويطلب الإمام (عليه السلام)، الحماية بقوله: "وَاحْرُسْنِي مِنْ كَيْدِ الْكَائِدِينَ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١١٨)، والكيد هنا يشمل المؤامرات السياسية التي تُحاك لتصفية الخصوم أو تقييد حرياتهم، ومن حق المواطن أن يعيش في نظام يتسم بالشفافية والوضوح، بعيدًا عن "الدولة العميقة" التي تمارس الكيد الخفي لسلبه حقوقه، فالتحليل السياسي للصحيفة يربط بين الأمن وبين "الحرية من الخوف"؛ فالخوف من الكيد يشل إرادة المُجتمع ويؤدي لنشوء ثقافة النفاق؛ بينما الأمن السياسي يشجع على الصدق والمشاركة الفاعلة في بناء الدولة (مغنية، ١٤٢٠هـ، ٨٨؛ منذر الحكيم، ١٤٢٥هـ، ١١٢).

ويتعزز هذا الأمن بطلب "كفاية البغي"؛ أي وجود رادع يمنع المُتسلطين من تجاوز حدودهم واستخدام أدوات الدولة للعدوان على الأفراد، فيقول الإمام (عليه السلام): "وَكَفَيْني مُؤَوَّنَةً مَنْ يَبْغِي عَلَيَّ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠٢)، فالبغي السياسي هو الخروج عن الدستور والقانون لاستباحة كرامة المحكومين، ومن حق الرعية أن تمتلك آليات دستورية وشعبية "تكفيها" شر هذا البغي، وتضمن مُحاسبة المقصرين، فالرؤية السجادية هنا لا تكتفي بالدعاء، بل تضع أسس "الوعي بالحق في الدفاع"؛ فالإنسان الذي يعرف حقه في الحماية هو الذي يبحث عن الوسائل الشرعية والقانونية لتثبيت أمنه الشخصي والسياسي ضد أي تغول سلطوي مُحتمل (الصدر، ١٤٢١هـ، ٢١٠؛ القرشي، ١٤١٩هـ، ١٠٥).

فنجذ الإمام (عليه السلام)، يربط بين الأمن السياسي وبين "السداد في الرأي"، فالدولة الآمنة هي التي يُحترم فيها رأي الفرد ويُصان من المصادرة، فيناجي الله بقوله: "وَتَوَجَّهْ بِي لِمَرْضَاتِكَ" (الصحيفة السجادية، ١٤٩٨هـ، ١٠١)، والرضا الإلهي هنا يتمثل في اتباع الحق والعدل في شؤون الخلق، ومن حق المُجتمع أن تُدار شؤونُه برؤية حكيمة بعيدة عن النزوات الشخصية للحكام، وهذا يمثل "الحق في الرشاد السياسي"، إن الأمن الحقيقي ليس غياب العنف فقط، بل هو وجود نظام سياسي مُستقر يقوم على العقلانية والعدل، مما يوفر للفرد مساحة للنمو والكمال دون أن يكون ضحية للصراعات العنيفة أو الكيد السلطوي الذي يهدر الطاقات والحقوق (الجوادي، ١٤٢٩هـ، ٣١٢؛ الحسني، ١٤١٠هـ، ١٠٣).

وخلاصة ما تقدم الأمن السياسي في الصحيفة هو الحق في الحماية من كيد السلطة وبغي المتسلطين والعيش في ظل نظام يتسم بالرشاد والشفافية.

الخاتمة والنتائج

الحمدُ الله الذي مكننا لإتمام هذا البحث مُتوصلين إلى أبرز النتائج الآتية:

١- أثبت البحث أنَّ الصحيفة السجادية لم تغفل أي جانب من جوانب الحياة، بدءً من حق الجسد وصولاً إلى حق المعارضة السياسية للظلم.

- ٢- كشف البحث عن مفهوم أصيل وهو الحق في السكينة الروحية كضرورة إنسانية تسبق المطالبة بالحقوق المادية.
- ٣- رسخت الصحيفة مبدأ الإنصاف تجاه الفئات المُستضعفة (الفقراء، الغرباء)، كواجب ديني واجتماعي وليس تفضلاً.
- ٤- تضمنت الأدعية رؤية واضحة لرفض التعبئة للظلم، وضرورة استقلال الفرد فكرياً وإدارياً عن أجهزة السلطة الجائرة.
- ٥- إنّ الصحيفة تؤصل لمفهوم التعايش السلمي وحقوق الجيرة كركائز لبناء مُجتمع مدني مُتماسك.
- ٦- خلص البحث إلى أنّ أدعية الإمام السجاد (عليه السلام)، هي وثيقة حقوقية سابقة لعصرها، صاغت رسالة الحقوق في قالب روحي لضمان نفوذها في نفوس المؤمنين.

قائمة المصادر والمراجع

١. الإمام علي بن الحسين. (١٤٩٨هـ). الصحيفة السجادية (الإصدار ١). (محسن رضائي، المحرر) كرار علي.
٢. السيد باقر الحكيم. (١٤٢٧هـ). حقوق الإنسان عند أهل البيت (عليهم السلام) (الإصدار ٢). دار الحكمة.
٣. السيد عبد الله شبر. (١٤٠٢هـ). شرح الصحيفة السجادية (الإصدار ١). (السيد علي شبر، المحرر) دار الأضواء.
٤. السيد عبد الله شبر. (١٤٢٢هـ). الأخلاق وشرح الصحيفة (الإصدار ١). (علاء الدين الأعلمي، المحرر) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٥. السيد محسن الأمين. (ب.ت). أعيان الشيعة. (حسن الأمين، المحرر) بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
٦. السيد مُحَمَّد باقر الصدر. (١٤١٦هـ). المعالم الجديدة للأصول (الإصدار ٢). مؤسسة الغدير.

٧. السيد مُحَمَّد باقر الصدر. (١٤٢١هـ). المدرسة القرآنية (الإصدار ١). مركز الغدير.
٨. السيد مُحَمَّد حُسين الجلاي. (١٤٢١هـ). دراسة حول الصحيفة السجادية (الإصدار ١). مؤسسة الأعلمي للطبوعات.
٩. السيد مُحَمَّد حُسين الطباطبائي. (١٤١٢هـ). العلاقات الاجتماعية في الإسلام (الإصدار ١). (مُحَمَّد جابر، المحرر) مؤسسة النشر الإسلامي.
١٠. السيد مُحَمَّد حُسين الطباطبائي. (١٤١٧هـ). الميزان في تفسير القرآن (الإصدار ١). (حُسين الشاكري، المحرر) مؤسسة الأعلمي.
١١. السيد مُحَمَّد حُسين فضل الله. (١٤١٥هـ). حقوق العائلة في الإسلام (الإصدار ١). دار الملاك.
١٢. السيد مُحَمَّد حُسين فضل الله. (١٤٢١هـ). في رحاب دعاء مكارم الأخلاق (الإصدار ٢). دار الملاك.
١٣. الشيخ مُحَمَّد جواد مغنية. (١٤٠١هـ). فقه الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، الحقوق (الإصدار ١). دار الجواد.
١٤. الشيخ محمد جواد مغنية. (١٤١٥هـ). قيم إنسانية في الصحيفة السجادية (الإصدار ٢). دار التيار الجديد.
١٥. الشيخ مُحَمَّد جواد مُغنية. (١٤٢٠هـ). تفسير الصحيفة السجادية (الإصدار ٣). (سامي الغريزي، المحرر) دار التيار الجديد.
١٦. باقر شريف القرشي. (١٤١٣هـ). حياة الإمام علي بن الحسين زين العابدين (عليه السلام) (الإصدار ١). (شاكِر الشبع، المحرر) دار الأضواء.
١٧. باقر شريف القرشي. (١٤١٩هـ). حقوق الإنسان في رسالة الحقوق (الإصدار ١). (مهدي القرشي، المحرر) مدرسة الإمام المهدي.
١٨. عبد الحسين الأميني. (١٣٩٧هـ). الغدير (الإصدار ٤). دار الكتاب العربي.

١٩. عبد الله الجواودي. (١٤٢٩هـ). المجمع في القرآن (المُجتمع في القرآن) (الإصدار ١). (مُصطفى قصير، المحرر) مركز إسرائ للنشر.
٢٠. عبد الله جواودي الأملي. (١٤٢٥هـ). فلسفة حقوق الإنسان (الإصدار ٢). (زين العابدين قرباني، المحرر) مركز إسرائ.
٢١. مُحَمَّد هادي معرفة. (١٤٢٤هـ). المجتمع الإنساني في الفكر الإسلامي (الإصدار ١). دار التمهيد.
٢٢. مُرتضى مطهري. (١٤١٤هـ). العدل الإلهي (الإصدار ١). (مُحَمَّد صادق، المحرر) دار الهادي.
٢٣. مُرتضى مطهري. (١٤١٥هـ). الإنسان والقدر (الإصدار ١). (مُحَمَّد صادق، المحرر) مؤسسة صدرا.
٢٤. مرتضى مطهري. (١٤١٨هـ). حول الثورة الإسلامية (الإصدار ١). (مُحَمَّد صادق، المحرر) دار الهادي.
٢٥. منذر الحكيم. (١٤٢٥هـ). الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) (الإصدار ١). مجمع الفكر الإسلامي.
٢٦. هاشم معروف الحسني. (١٤٠٦هـ). سيرة الأئمة الاثني عشر (الإصدار ١). (أحمد الحسني، المحرر) دار القلم.
٢٧. هاشم معروف الحسني. (١٤١٠هـ). الأخلاق عند أهل البيت (عليهم السلام) (الإصدار ٢). دار القلم.